المستقبل لم تتخذ من الوثيقة اساسا لتطوير موقف مشترك أكثر تماسكا والزاما وانما جاء مثل هذا الموقف نتيجة لعوامل خارجية مثل حرب أكتوبر ١٩٧٣ (القوة الذاتية للدول العربية) وازمة الطاقة الدولية (استعمال العرب للنفط سلاحا في معركتهم) .

الموقف المشترك بعد اكتوبر ١٩٧٣

كما اظهرت حرب يونيو ١٩٦٧ الابعاد الدولية لطبيعة العلاقة بين اسرائيل والتحالف الاوروبي — الامريكي فقد اظهرت حرب اكتوبر ١٩٧٣ طبيعة العلاقة التاريخية والقومية بين الدول العربية وفلسطين وبين حركة التحرر العربية وحركة التحرر الفلسطينية ، فالجيوش العربية التي انطلقت لتحرير الاراضي العربية من الاحتلال الاسرائيلي لم تكن من حيث المبدأ تتقيد باندفاعها بأي حدود جغرافية وكانت مصر وسوريا وفلسطين بالنسبة لها ارضا واحدة محتلة من عدو واحد وكان لمساهمة قوات الثورة الفلسطينية في القتال دليل متجدد على التلاحم الذي رافق ارتباط القضية الفلسطينية بمسألة احتلال الاراضي العربية ، كما أكد لجوء الدول العربية المصدرة للنفط الى استعمال النفط كاداة سياسية على مدى تأثير القضية الفلسطينية على نوع القرارات السياسية والاقتصادية للدول العربية . وامام خسائر اسرائيل العسكرية ووحدة الموقف العربي وضغط ازمة النفط تنبهت المجموعة الاوروبية الى تجدد الفعالية والتفاعل بين حركة التحرر العربية وقضية فلسطين فعقد مجلس وزراء خارجية المجموعة اجتماعا طارئا في ٦ نوفمبر ١٩٧٣ واصدر بيانا بشأن النزاع العربي — الاسرائيلي تضمن هذه المرة عنصرين لم يتوفرا في وثيقة شومان (١٩٧١) العنصر الاول انهاء اسرائيل لحالة احتلال الاراضي العربية والثاني التأكيد على اخذ « الحقوق المشروعة للفلسطينيين بعين الاعتبار لدى اقامة سلام في المنطقة » . وكانت هذه أول مرة تشير بها الدول الاوروبية في بيان مشترك الى القضية الفلسطينية عن طريق الاشارة الى الحقوق المشروعة للفلسطينيين . وقد فسرت الاوساط الامريكية هذا القرار بانه تسجيل لصياغة معتدلة المقصود منها ارضاء غرور دول النفط العربية وانه جاء نتيجة شعور اوروبا لفترة طويلة بفقدان الارادة السياسية بسبب حاجة اوروبا الغربية الى مظلة الحماية العسكرية الامريكية(٥). ولكن التوسع في متابعة الموقف الاوروبي بعد صدور هذا البيان لا يؤيد هذا التفسير بل انه يشير الى ان الحكومات الاوروبية وقفت بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ امام مفترق عدة طرق اختارت منها الطريق الاقصر المؤدي الى ضمان مصالحها في المنطقة وهو طريق التعامل مع النزاع على اساس الحقائق التاريخية التي تحركه ومن أولى هذه الحقائق الحقيقة الفلسطينية .

الحوار العربي — الاوروبي(٦)

لا يمكن اعتبار بدء حوار سياسي — اقتصادي بين مجموعة دول السوق الاوروبية ودول جامعة الدول العربية موقفا أوروبيا من القضية الفلسطينية ولكن متابعة مراحل هذا الحوار منذ مارس ١٩٧٤ (قرر مجلس وزراء السوق الاوروبية الموافقة على اقامة الحوار) تشير الى ان الدول الاوروبية ستحاول توجيه الحوار بعيدا عن القضايا السياسية (أي القضية الفلسطينية والنزاع العربي الاسرائيلي) بحجة ان معالجة المسائل الاقتصادية تتطلب الابتعاد عن مواقع الحساسيات السياسية وامام هذا المنطق الاوروبي أبدت الدول العربية بأن المصالح الاقتصادية لا يمكن ان تنمو نموا صحيا الا اذا قامت على قاعدة اتفاق مبدئي على مجموعة من القضايا السياسية واهمها قضية فلسطين والاحتلال الاسرائيلي . وتدل الاتصالات القائمة الان للاعداد للجولة الثانية